الفصل الثانى

التمـــــرد الجنوبى ضد جور

obeikandl.com

obeikandl.com

حصل جور، طبقًا للنتائج الرسمية العامة للانتخابات الرئاسية الأمريكية[٢٥] لعام ٢٠٠٠م، على ٤٨,٣٨ فى المائة من الأصوات الشعبية و٢٦٦ صوت انتخابى. من الناحية الأخرى، فى انتخاباته الرئاسية الأولى، حصل كلينتون على ٤٣,٠١ فقط من الأصوات الشعبية، ولكن على الرغم من ذلك، فقد حصد من المجمع الانتخابى ٣٧٠ صوتًا[٢٦]. فى إعادة انتخابه عام ١٩٩٦م، زاد تعداد الأصوات الشعبية لكلينتون إلى ٤٩,٢٤ بالمائة بينما زادت أصوات المجمع الانتخابى إلى ٣٧٩ صوتًا[٢٧]. بيّن هذا تناقضًا حادًا للنسبة المئوية التى حصل عليها جور فيما يخص الأصوات الشعبية وهى ٤٨,٣٨، عن ٢٦٦ صوت انتخابى فقط فى عام ٢٠٠٠م. ولهذا فإن المشكلة وراء فشل جور تعد أكثر عمقًا من قضية البطاقات الانتخابية الفاسدة أوالحكم الذى أصدرته المحكمة العليا، أواللعبة الظاهرة للأرقام، أوعامل المرشح المستقل رالف نادر. وإنما تنشأ المشكلة من الخريطة الإقليمية، والثقافية، والأيديولوچية للولايات المتحدة، كما سنناقشها فيما يلى.

فشلت حملة جور فى الوصول إلى مدى أوسع من الأمريكيين ذوى الآراء المتباينة فى عدد من القضايا. فى حملته لعام ١٩٩٦م، فاز بيل كلينتون بإجمالى ٣١ ولاية بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا (واشنطن دى .سى.). فى عام ٢٠٠٠م، نجح جور فى الفوز فى عشرين ولاية فقط، بالإضافة إلى واشنطن دى.سى، ويبقى عدد إجمالى من الولايات يبلغ ١١ ولاية فاز بها كلينتون عام ١٩٩٦م، ولكن فشل جور فى الفوز بها فى عام ٢٠٠٠م، تلك الولايات الإحدى عشرة هى أريزونا (٨)، أركانسو (٦)، فلوريدا (٢٥)، كنتاكى (٨)، لويزيانا (٩)، ميسورى (١١)، نيڤادا (٤)، نيوهامپشير(٤)، أوهايو(٢١)ويست ڤيرچينيا (٥)، وولاية الأم للسيد جور، تينيسى(١١). الأرقام التى بين الأقواس هنا تماثل أرقام أصوات المجمع الانتخابى للولاية. يبلغ العدد الإجمالى للأصوات فى كل تلك الولايات الإحدى عشرة ١١٢ صوت.

ينبغى على المرء أن يتذكر أن معظم تلك الولايات تقع فى الجزء الجنوبى من الولايات المتحدة، وتقع إما فى منطقة «حزام الكتاب المقدس ـ The Bible Belt»أوفى منطقة «حزام الشمس ـ Sun Belt» من البلاد. تُعرف تلك المناطق تقليديّا باتجاهها المحافظ، كما أن منطقة حزام الكتاب المقدس هى مركز البروتستانتية الأصولية والإيڤانجليكية. الأمريكيون فى تلك المناطق لهم توجهات أسرية، ويؤمنون بقوة بالقيم التقليدية وبالشخصية ذات الأخلاق الحسنة(٢٨).

وقد أوضح تقرير بأنه فى انتخابات عام ٢٠٠٠م، صوّت حوالى ٥٦٪ من البروتستانت لصالح بوش، بينما صوت ٤٢٪ منهم فقط لصالح جور(٢٩).

لقد نجح بوش فى الفوز بكل الولايات الإحدى عشرة السابقة، التى صوتت فى عام ١٩٩٦م لصالح كلينتون. وكل الولايات التسع عشرة التى كانت قد صوّتت من قبل لصالح المرشح الرئاسى الجمهورى بوب دول فى عام ١٩٩٦م بقيت وبشكل حازم فى المعسكر الجمهورى وصوّتت لصالح بوش عام ٢٠٠٠م. كونت تلك الولايات الثلاثين (١٩+١١) بنكًا من الأصوات المحافظة الموحدة لصالح بوش. يوضح هذا ضعف جور الخطير فى جبهتين استراتيچيتين. أولاً، فشله فى الاحتفاظ بالإحدى عشرة ولاية (من إحدى وثلاثين ولاية)، والتى كانت قد صوتت لصالح الديمقراطيين فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦م. ثانيًا، فشله فى انتزاع ولاية واحدة من (١٩ ولاية)، تلك التى صوّتت لصالح الجمهوريين فى عام ١٩٩٦م.

من الواضح الآن أن السبب فى النتيجة غير المفضلة للانتخابات بالنسبة لجور هو أكثر عمقًا وتجذرًا فى تغير مزاج الأمريكيين بعد انتخابات عام ١٩٩٦م. يساعدنا التحليل السابق فى تأسيس حقيقة أن المناطق التى فيها أغلبية السكان متدينون، ويحملون قيمًا تقليدية ويعتبرون الأخلاق قيمة مهمة فى الشخصية، قد تمردوا ضد جور. وبهذا النوع من الانقسام يصبح من الواضح أنه بالإضافة إلى مهارات الإدارة الاقتصادية والديپلوماسية، فإن هؤلاء الناخبين كانوا يستخدمون نوعًا ما من المعايير الأخلاقية عند اتخاذ قرارهم بالتصويت للرئيس فى انتخابات عام ٢٠٠٠م.

ويمكن القول بأنه مثل الانتخابات الأولى التى تلت ووترجيت، فى انتخابات عام ٢٠٠٠م الرئاسية لم يكن الكثير من الأمريكيين مهتمين فقط بقدرة المرشحين لإدارة

الاقتصاد بشكل كفء. لقد أراد الناخبون أن يكون هناك شيء ما أكثر من ذلك، وبشكل خاص إيمان المرشح والتزامه الصريح بالقيم الأخلاقية فيما يتعلق بشخصته الفردية وأخلاقيات الحكم، والتى أدرك الناخبون أنها أمر حاسم لمن يتولى منصب رئاسة الأمة. ليس هناك من شك فى حقيقة أن الأمريكيين فى النصف الثانى من القرن العشرين استمتعوا بثمار النموالاقتصادى ونجاح السياسات الداخلية والخارجية بدرجات متنوعة، تحت حكم رؤساء مختلفين. ولكن حقيقة الأمر أن بعض هؤلاء الرؤساء قد انتهى بهم الأمر بإحباط الأمة بطريقة أو بأخرى. يكمن وراء ذلك امتناع الناخبين عن تجديد تفويضهم لحزبهم فى المرة التالية. وقد حدث الأمر ذاته بالنسبة للنتيجة التى واجهها جور فى محاولة وصوله للبيت الأبيض فى عام ٢٠٠٠م. يرجع السبب وراء ذلك إلى تمرد الجنوب المحافظ الذى كان يسعى نحوقيم معينة فى شخصية الرئيس، حيث إن منصب الرئيس قد فقد مصداقيته والثقة المنوطة به فى السنوات الأخيرة.

حملة جور الانتخابية لعام ٢٠٠٠م وقضية الثقة فى القيادة السياسية

تحطم إيمان الأمريكيين بزعمائهم من خلال سلسلة من الفضائح خلال النصف الثانى من القرن العشرين. شمل ذلك حرب ڤيتنام وفضيحة وترجيت والعفوعن نيكسون الذى صدر عن خليفته فورد، وفشل كارتر فى الاستجابة بشكل كفء على الغزوالسوڤييتى لأفغانستان، وأزمة الرهائن فى إيران، وأخيرًا انحطاط منصب الرئيس من خلال شخصية الرئيس كلينتون. فى هذا السياق من ذكريات الفضائح الرئاسية فى الماضى القريب والتى استحوذت على الأمريكيين، كان السيد جور يقدم نفسه بوصفه الرئيس القادم لأمة قد تمزقت ثقتها فى زعمائها السابقين. بوصفه مرشحًا رئاسيًا، فإنه الآن يطلب من الأمة أن تظهر ثقتها به. على الرغم من ذلك، فإن صمته خلال التحقيقات والإجراءات الخاصة بقضية مونيكا لوينسكى قد تسببا فى اضمحلال ثقة الأمريكيين به. عرضت سياسة الصمت تلك أمانته للشبهة فى عيون الناخبين. بعد فوز جور بترشيح الحزب الديمقراطى كمرشح الحزب الرئاسى لانتخابات عام ٢٠٠٠م، ظل تقديره منخفضًا فى استطلاعات الرأى فى مقابل منافسه الديمقراطى چورچ دبليو. بوش. لقد أدرك أن ذلك كان بسبب نقص الثقة فى قيادته السياسية، والتى

وجدت مرجعية لها فى صمته إزاء فضيحة لوينسكى. لقد حاول أن يعوض هذا العيب من خلال إبعاد نفسه عن كلينتون خلال الحملة، واختيار چو ليبرمان كمرشح لنائب الرئيس.

أدى الاختيار الذكى للسيد جور باختيار نائبه إلى تخفيف حدة هزيمته أمام بوش. فمن خلال تعيين سيناتور كونكتكت المعتدل چوزيف ليبرمان، وهو ناقد ديمقراطى بارز لسلوك كلينتون فى علاقته بمونيكا لوينسكى، أبعد جور نفسه عن الفضائح الرئاسية التى أسدلت ستارة يشوبها الكثير من القبح على السباق الرئاسى لعام ٢٠٠٠م.

أضاف وضع ليبرمان كأول يهودى فى لائحة مرشحى الحزب الرئيسية نوعًا من الجرأة لحملة جور الذى يوصف بكونه حذرًا ومدققًا فى حساباته[٣٠].

كان السيناتور ليبرمان الديمقراطى أول من انتقد الرئيس كلينتون بمجرد أن تم الكشف عن علاقته الغرامية بمونيكا لوينسكى، وكان له سجل مشهود بالأمانة، حيث كان ليبرمان قد نشر مؤخرًا أيضًا كتابه «فى الثناء على المنصب العام» وفى هذا الكتاب كان شديد الانتقاد لكلينتون فيما يتعلق بعلاقته بمونيكا. لقد اعتقد جور أن اختياره لليبرمان سوف يسترضى هؤلاء الناخبين الذين اعتراهم القلق بشان مسألة المصداقية. كتبت مجلة التايم تعليقًا على اختيار جور لليبرمان فى سياق علاقة مونيكا لوينسكى:

«بقيام جور بغربلة قائمته الخاصة بمرشحى نواب الرئاسة المتوقعين فى الشهر الماضى، كان هناك على الأقل ديمقراطى بارز يرتعش من فكرة أن جوليبرمان قد يحصل على الموافقة. لقد أثنى بيل كلينتون على الاختيار بعد حدوثه، ولكن فى حقيقة الأمر شجبه بشكل شخصى، ذاكرًا كيف أن كتاب ليبرمان الأخير، قد تسبب فى تقريعه على نحوكبير. («قصة كلينتون ـ لوينسكى»، كتب ليبرمان، «هى أكثر الأمثلة حيوية على فيروس فقدان المعايير»). لقد أخبر كلينتون أصدقاءه كم أصابه الضيق والضجر بتظاهر ليبرمان بالتقوى. ذكر الرئيس مشيراً لخطاب السيناتور الشهير فى عام ١٩٩٨م والذى أدان فيه سلوك كلينتون، ألم يحن الوقت له أن يهدأ قليلاً؟»[٣١].

لقد كان أمل جور أن اختياره ليبرمان كمرشح لمنصب نائب الرئيس، سيسد الفجوة بينه وبين المحافظ بوش، وبالفعل حدث ذلك. بعدما انضم السيناتور ليبرمان إلى جور

على لائحة المرشحين للحزب، أظهرت استطلاعات الرأى أن توليفة جور ـ ليبرمان قد استطاعت أن تضيق الفجوة أمام بوش.

كان السباق الرئاسى بين جور وبوش محمومًا مع مقدم يوم العمل Labor Day (الاثنين الأول من سبتمبر) كعلامة فارقة. أظهرت استطلاعات يوم العمل أن شعبية بوش وصلت إلى ٤٧٪ فى مقابل ٤٦٪ لـ «جور». دون الإشارة لشىء آخر، أشارت أرقام يوم العمل بشكل واضح إلى أنه على الرغم من السجل الرائع للأداء الاقتصادى الممتاز لصالح جور على مدى ثمانية أعوام هى مدة حكم كلينتون ـ جور، ومع وقوف ليبرمان إلى جانبه، فإن جور ظل عاجزًا عن كسر ذلك الحاجز غير المرئى ليتجاوز بشكل حازم بوش[٣٢].

الأرض الموعودة ـ وعد جور غير المقنع

كانت الفكرة الرئيسية فى حملة جور، تدور حول الاقتصاد. لقد أراد أن يجعل الناس يدركون أنه (بالتعاون مع الرئيس كلينتون) كانا بمثابة الثنائى المعمارى الذى تفنن فى الإتيان بذلك الازدهار الاقتصادى العظيم الذى تمتعوا به خلال فترة حكم كلينتون ـ جور التى بلغت ثمانية أعوام، وأنه من بين المرشحين للرئاسة فإنه الوحيد المؤهل، حينما يتعلق الأمر بالخبرة والمهارات، والرؤية الاستشرافية للاستمرار فى هذه المعجزة الاقتصادية. لقد لخصت صحيفة الوول ستريت الآسيوية تركيز حملة جور كما يلى:

«أصدر السيد جور، من جانبه، كتبًا مليئة بالأفكار لكى تستمر مسيرة السلام والازدهار التى نعم بها الناخبون خلال الإدارة الديمقراطية التى كان جزءًا منها»[٣٣].

كانت عدم مقدرة بوش فى التعامل مع الاقتصاد فكرة مهمة بالنسبة لحملة جور: «إن جور، ٥٢ عامًا، والمعروف بقيادته للسياسات المعقدة، هو من أجاب أن بوش ليس مستعدًا ولا مؤهلاً لقيادة القوة العظمى الوحيدة فى العالم. «إن الازدهار على المحك»، قال جور، محذرا بأن فوز بوش سوف يعنى العودة إلى العجز فى الميزانية، البطالة والتضخم»[٣٤].

فى الحقيقة، لكونه نائب رئيس، كان جور له الحق فى ادعاء صناعة الازدهار والنجاح على مدى ثمانى سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٠م) على يد الإدارة الديمقراطية.

على الرغم من ذلك، فإن ادعاءه بأنه الوحيد القادر على فعل ذلك، والتركيز على عدم استطاعة بوش ذلك، كان أمرًا مبالغًا فيه للغاية. وقد أفاد تقرير بأن الناخبين الأمريكيين كانوا يرفضون أن يصدقوا ادعاءات جور المفعمة بالأمل فى هذا الموضوع الحرج:

«كانت الكثير من جهود حملة جور فى تلك الأيام القريبة تقوم على إلقاء الشكوك على خبرة بوش واستعداده للبيت الأبيض. كشف استطلاع الرأى الجديد أن جمهور الناخبين يحمل بداخله شكوكًا حول كلا الرجلين الذين فى القيادة. بينما قال ٤١٪ فقط إنهم يشعرون بالارتياح إزاء معرفة بوش وقدرته على القيام بدور الرئيس، كان هناك ٤٠٪ فقط عبروا عن الارتياح إزاء جور»[٣٥].

من الواضح الآن أن التركيز الأحادى الجانب لحملة جور، والتى أظهرت جور بوصفه الخبير الوحيد فى الإدارة الاقتصادية، لم يكن له أى تأثير فى تغيير مفهوم الناخبين عنه وعن منافسه.

الأرض الموعودة فى مقابل القائد الواعد

كشف تقرير للناخبين فى يوم العمل (سبتمبر ٢٠٠٠م) والذى اقتبست الوول ستريت جورنال الآسيوية فقرات منه فى ليلة الانتخابات، أن قلق الناخبين الرئيسى لم يكن الاقتصاد، ولكن استعادة قيم الأسرة والقيم الأخلاقية بشكل عام. كان ذلك يعنى ضمنيًا أن الناخبين كانوا أكثر ميلاً للتصويت لصالح معيار تكامل شخصية المرشح أكثر من قدرته الفائقة على الإدارة الاقتصادية:

اختصارًا للقول، يقول بوش للناخبين كيف سيكون بوش حينما يفوز بالرئاسة، أما جور فيؤكد على ما سوف يقدمه. إن المزايا السياسية لهاتين الرسالتين المتضادتين قد انعكست فى استطلاع الرأى الجديد الذى ارتكز على آراء ١,٠٢٦ من الناخبين. تقدم بوش الطفيف فيما يتعلق بعدد الناخبين يمكن أن يجد تفسيرًا فيما كشف عنه التقرير، بأن أكثر الأمريكيين يعتقدون أن الأولوية الكبرى للرئيس التالى ينبغى أن تكون استعادة

الأخلاق وقيم الأسرة، بينما هناك أغلبية ضئيلة تعبر عن شكوكها فى جور. ولكن النتائج أبدت رد فعل عنيف فيما يتعلق بالسؤال عن المدى الذى وصلت إليه ثقة الناخبين بالنسبة لقدرة كلا الرجلين على إدارة عملية النمو الاقتصادى. فى هذه الحالة كان لجور الأفضلية. قايض الأمريكيون، بطريقة ما، ـ كما صنعوا من قبل ـ بين السياسات والشخصيات عند اختيار رؤسائهم: تمامًا مثلما كان للرئيس السابق رونالد ريجان شعبية أكثر من تلك التى حظيت بها سياساته، فإن سياسات الرئيس بيل كلينتون كانت أكثر شعبية من كلينتون ذاته[٣٦].

الفكرة الرئيسية فى حملة بوش ـ قيادة موثوق بها

لم يكن الاقتصاد هو الموضوع الذى ركز بوش عليه بشدة فى حملته الانتخابية، وإنما كان تركيزه على الشخصية وملامح الرئيس المقبل للولايات المتحدة. لقد كان دائمًا ما يذكّر الناخبين بموضوع الأخلاق، الثقة والأمانة، بوصفها مكونات مهمة فى شخصية من يقود البلاد:

قدّم بوش نفسه منذ بداية السباق الرئاسى، بوصفه القائد الذى يمكن للأمريكيين أن يودعوا ثقتهم به، «القائد الذى يقوم بتوحيد الصفوف لا تفريقها»، من يستطيع أن ينطلق من تكساس لكى يقوم «ببداية جديدة بعد موسم من الشك»[٣٧]. ولسوء الحظ بالنسبة لجور، فى انتخابات عام ٢٠٠٠م كانت الأمانة، والمصداقية، والثقة فى القيادة السياسية، هى المعيار المحورى بالنسبة للناخبين فى اختيارهم للرئيس التالى. وكان السبب فى ذلك قضية مونيكا لوينسكى، والتى أظهرت بشكل واضح ضعف شخصيته بطرق عديدة. أصبح العديد من الأمريكيين أكثر وعيًا بدور القيم الأخلاقية فى اختيارهم للرئيس التالى، وذلك كرد فعل لأزمة الثقة فى القيادة السياسية. وبشكل تصادفى؛ لأن الاقتصاد كان فى حالة جيدة فى وقت إجراء الانتخابات، فإن الأمريكيين استطاعوا أن يضعوا الاقتصاد فى مرتبة ثانوية. وبذلك أعطوا أولوية أعلى للصفات الأخلاقية لشخصية الرئيس القادم. ولتلك الأسباب الاستراتيجية، كان تركيز حملة بوش على الشخصية الأخلاقية وأمانة العمل كسمات للرئيس المقبل. من الناحية الأخرى، كان جور فى موقف صعب للغاية حينما يتم تقديره من خلال تلك

المعايير (الشخصية الأخلاقية، والأمانة فى العمل) حيث إنه «. . . كان يعانى من الذنب بسبب ارتباطه بفضائح كلينتون، دون أن يمنح الثقة التى يستحقها بسبب اشتراكه فى تحقيق الإنجازات الاقتصادية للبلاد»[٣٨].

مشكلة جور: مطلعًا صعبًا مع تركيز خاطئ

لسوء الحظ، لم يدرك معسكر جور الأهمية الحرجة لقضية «الأمانة فى العمل» فى عقول الناخبين فى الأسابيع القليلة الأخيرة من الحملة الانتخابية. لقد رجحوا كفة ديناميات يوم العمل والمناظرات التليفزيونية، معتقدين أن سمعة ليبرمان كرجل معهود بالأمانة كانت كافية لعزل الحملة عن أية أوجه للقلق قد ترد فى عقول الناخبين حول قضية الأمانة. كان هذا الافتراض تبسيطًا مبالغًا فيه كلف جور غاليا كما أثبتت الأحداث فيما بعد.

كان الخطأ الرئيسى الذى ارتكبه معسكر جور، هوأنهم صدقوا ظنهم المأمول بأن أمانته فى العمل لم تكن قضية يقلقون بشأنها. لقد أدركوا هذه الفكرة بوصفها حقيقة، خاصة حينما لم يبرز معسكر بوش هذه القضية خلال أى فترة من الحملة. تمثل الخطأ الآخر لمعسكر جور فى اعتمادهم المبالغ فيه على استراتيجية لإقناع الناخبين بأن مرشحهم هوالوحيد القادر على الإتيان بالمعجزة الاقتصادية، والتى كانت العلامة الكبرى لإدارة كلينتون ـ جور. لقد حاولوا رسم صورة لبوش بوصفه شخصًا ما قد يكون قادرًا على إدارة الحكم فى تكساس لكن ليس لديه القدرة على إدارة أكبر اقتصاد فى العالم.

ولكن هذا الخط الجدلى كان يحمل بداخله بذور التناقض، على الأقل لأن تكساس هى ثانى أكبر ولاية فى الاتحاد الأمريكى، كما كان لكلينتون قبل مجيئه إلى واشنطن خبرة إدارة ولاية أركانسو فقط، والتى تعد ولاية أصغر بكثير من تكساس.

فى الحقيقة، يبدوأن الناخبين الأمريكيين خلال الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٠م، اعتبروا فترة الاستقرار والازدهار الاقتصادى هى أكثر الفترات ملاءمة بالنسبة للمجتمع لتهيئته للقيم الأخلاقية العليا، واستخدموا العملية الانتخابية لتحقيق ذلك. حقيقة الأمر هى أنه حدث تغيير فيما بين الأجيال فى المجتمع الأمريكى خلال

العقدين الأخيرين فى القرن العشرين. أصبح الأمريكيون الذين لديهم خبرة وذكريات عن المآسى التى حدثت إبان الكساد العظيم يشكلون، مع مرور العقود، نسبة أقل من السكان من خلال الموت الطبيعى. اليوم، فإن أغلبية الأعضاء النشطين سياسيا والمؤثرين اجتماعيّا وفكريّا، هم ممن لديهم ذكريات حية عن حرب ڤيتنام، ووترجيت... إلخ. كما جادل بذلك ماك ويليامز، وجاء كاقتباس فى كتاب ميلر وشانكس «الناخب الأمريكى الجديد»:

«حتى وقت قريب، كانت الذاكرة بمثابة قلعة «ديمقراطية»، مستدعية الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية، وأيام المجد فى عصر روزڤلت، وفى الجنوب حيث خبت الذاكرة بشكل أكثر بطئًا بالمقارنة بالشمال الأمريكى، مبقية فى الذاكرة التراث الطويل لعملية إعادة البناء [بعد الحرب الأهلية]. الآن، تلك الذكريات القديمة تتحول فى الهدوء إلى همسات، فاقدة اتصالها بالحياة السياسية المعاصرة، وبشكل خاص حينما جرحت من قبل التغيير ووسائل الإعلام، فإن ذاكرتنا السياسية آخذة فى الانكماش مع مرور الوقت. وبشكل متزايد، فإن استعادة الأحداث الماضية سياسيًا فى أمريكا تتركز على ڤيتنام، وعدم الاستقرار الذى صاحب الليبرالية الأخلاقية فى الستينيات، والركود والتضخم وانحدار سيادة أمريكا»[٣٩].

ولهذا فإن الكثير من الناخبين الأمريكيين المهتمين بالحملة الرئاسية لعام ٢٠٠٠م، كان لديهم قائمة طويلة من خيانات الثقة التى ارتكبها زعماؤهم. وكان على رأس تلك القائمة تجارب مثل ڤيتنام، ووترجيت، فضيحة إيران كونترا، العلاقة الغرامية بمونيكا لوينسكى، إلخ. كان جور نائب الرئيس لثمانية أعوام، وقد بقى صامتًا خلال الفترة الحرجة التى حدثت فيها التحقيقات الخاصة بـ«لوينسكى». أى نوع من الرؤساء سوف يكون إذن؟هل يمكن الوثوق به؟

فى انتخابات عام ٢٠٠٠م، كان لدى نسبة ضخمة من الناخبين الأمريكيين الرغبة فى انتخاب رئيس يمكن الوثوق به، رغم كونه أقل مهارة فى إدارة الاقتصاد فى مقابل آخر أكثر مهارة فى الإدارة الاقتصادية ولا يمكن معرفة قيمه الخاصة.

كان لدى العديد من الناخبين وجهات نظر دينية ومحافظة، وبشكل خاص فى منطقة حزام الكتاب المقدس، يتوقعون أن يظهر زعماؤهم الأمانة فى العمل وموجبات

الثقة من خلال اتخاذ موقف حازم وواضح إزاء مثل تلك الفضيحة. مثل هؤلاء الناخبين قد لا يستطيعون تقدير حكمة صمت جور إبان قضية مونيكا لوينسكى. على الرغم من كونهم مقتنعين بمهارات جور فى الإدارة الاقتصادية، فربما رأى هؤلاء الناخبون صمته على الفضيحة كواحدة من أكبر نقاط ضعفه، ولهذا فقد لا يقومون بانتخابه. لقد كان ذلك تمامًا هو سبب وجود حاجة استراتيجية لجور لأن يواجه قضية موقفه فى الفضيحة المذكورة بشكل مباشر وشجاع، وأن يشرح موقفه بوضوح للناخبين لكى يزيل أى شكوك فى عقولهم حول أمانته فى العمل.

هفوات جورَ البسيطة والتراشق بقضية الأمانة

ظهرت فى الجزء الأخير من الحملة سلسلة من الهفوات البسيطة من قبل جور، والتى جعلت من مسألة أمانة المرشح قضية كبيرة، وفيما يلى بعض الأمثلة على تلك الهفوات:

١ ـ فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٠م، قارن نائب الرئيس بين ما تتناوله حماته من أدوية لعلاج التهاب المفاصل وتلك التى يتناولها كلبه. أثر الغضب والانتقاد الناجمين عن تلك المقارنة على صورته ووضعاه فى موقف المدافع[٤٠].

٢ ـ فى إحدى المرات قال لجمهور الناخبين إن «. . . والدته اعتادت أن تغنى له أغنية مهدهدة متناغمة القوافى حينما كان فى السابعة والعشرين من عمره». وحينما تزايدت الشكوك حول مصداقية تلك العبارة، قال إنه كان يمزح[٤١].

٣ ـ وبعد حادثة الهدهدة تلك بوقت قصير، موجهًا حديثه بشأن مسألة ارتفاع أسعار البترول، اقترح أن على الولايات المتحدة أن تفرج عن البترول من احتياطيات البترول الاستراتيجية لديها. لقد جادل بأن ذلك من شأنه أن يخفض من تكلفة زيوت التدفئة المنزلية والجازولين. لم يكن هذا التصريح فقط يمثل ارتدادًا عن موقفه السابق، وإنما سمح أيضا للجمهوريين لأن يصنفوه كمستغل وماكر سياسيًا، يمكنه أن يقول أى شىء ليفوز بالانتخابات. لقد صعدت هذه الحادثة قضية الأمانة فى العمل إلى مستويات جديدة من القلق فى عقول الناس[٤٢].

٤ ـ فى المناظرة التليفزيونية الأولى، أنكر نائب الرئيس أنه جعل مؤهلات بوش وقدرته على أن يكون رئيسًا موضعًا للتساؤل، وهو أمر قد فعله جور بوضوح على مدى حملته الانتخابية. وفى نهاية المناظرة ذاتها ارتكب جور أخطاءً فى بعض التصريحات الأخرى(٤٣).

بوش وقضية الأمانة: استراتيجية الضوضاء الصامتة

لم يبرز المحافظ بوش قضية أمانة نائب الرئيس بشكل مباشر وصريح خلال حملته الانتخابية. لقد منحه ذلك ثلاث ميزات كبرى: أولاً: لوقام بإبراز هذه القضية بشكل صريح، فإن ذلك كان سيعطى جور الفرصة للدفاع عن نفسه وتوضيح موقفه، وبالتالى إقناع الناخبين بوجهة نظره كنائب رئيس، بينما كانت البلاد تمر بأزمة فضيحة مونيكا لوينسكى. ثانيًا: عدم إبراز القضية بشكل واضح، وضع بوش فى منزلة أخلاقية أعلى فى عيون الناخبين، حيث أعطاهم انطباعًا أنه على الرغم من أن بوش كان فى منزلة أعلى من مكانة جور الضعيفة، فإنه لم يرد أن يسدد له ضربة لأنه لم يرد أن ينال مكسبًا من وراء ضعف منافسه. وثالثًا: جعل ذلك جور يخمن حول مدى فعالية وإيجابية دور الرئيس كلينتون فى دعم حملة نائبه. ولهذا فحينما يحين الوقت لاستخدام هالة وسحر الرئاسة لجذب الناخبين والدولارات، فإن جور هنا أقرب ما يكون للعب دور «هاملت». ولقد مثل ذلك نجاحًا عظيمًا لحملة بوش حيث إنها قامت بتحييد الدعم الذى قدمه كلينتون والمشهور بديناميته، وسحره، وقدرته على جمع حشود الناخبين من حوله لنائبه فى محاولته للوصول لمقعد البيت الأبيض.

إن القول بأن بوش لم يظهر قضية الأمانة هوقول مغلوط بشكل كبير ومن شأنه أن ينتقص من صحة تحاليلنا العلمية. فى الحقيقة، فإن بوش بعدم إثارته للقضية بشكل واضح، قد انتهى به الأمر باستخدامها بشكل مؤثر لتحطيم مصداقية نائب الرئيس فى عقول الناخبين. على الرغم من ذلك، فقد استخدم تلك المسألة إما بشكل موارب فى رسائل ضمنية، حيث يمكن للناخبين أن يقرأوا رسالته فيما بين السطور، أوفى بعض الأحيان يستخدمها بشكل أكثر مباشرة من خلال الأفعال والرموز فقط لتذكير الناس أنه

فى اختيارهم للرئيس المقبل ينبغى عليهم أيضًا أن يأخذوا فى الحسبان مصداقية المرشح. وهنا بعض التعبيرات غير المباشرة التى وظفها بوش لنقل تلك الرسالة:

١ ـ حينما سئل ما الذى تحتاجه البلاد لزيادة اشتراك الناخبين؟ أجاب ببساطة: «إنها تحتاج من يقول الحق أثناء توليه منصبًا حكوميًا»(٤٤).

٢ ـ فى نهاية الأسبوع الأخير، وعند كل توقف، كان بوش ينهى خطبه المتحدية بالطريقة ذاتها منذ العام الماضى ـ بنكتة ساخرة تضحك جمهور الناخبين وتستدعى للذهن فضيحة كلينتون دون الإشارة إليها. رافعا يده اليمنى، كان بوش يقسم أنه لن يقوم فقط بإعلاء قوانين الدولة ولكن أيضاً ـ لإحراز الإطراء عليه ـ للإعلاء من شأن الشرف والأمانة فى العمل فيما يتعلق بالمنصب الرئاسى، «فليساعدنى الله»(٤٥).

وهكذا استخدم المحافظ بوش مسألة معيار الأمانة بشكل فعال للغاية لتذكير الناخبين بأهمية التفريق بينه وبين جور على هذا الأساس حينما يحين الوقت لتقرير من الذى سيمنحونه صوتهم الانتخابى. لقد فعل ذلك بأسلوب رفيع ومتسق من خلال «ضوضائه الصامتة»(٤٦).

أتت تلك الإشارات الموحية والمتكررة التى وجهها بوش فى مسألة أهلية الثقة ومصداقية الزعامة السياسية بثمارها أخيرًا وأثرت على موقف جور بشكل سلبى.

فى الثامن عشر من أكتوبر، قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع فقط، أشارت وول ستريت جورنال الآسيوية إلى نتائج بحث ميدانى:

يذكر الآن ٤٣٪ إلى ٣١٪ من جموع الناخبين بأن «استعادة الأخلاق وقيم الأسرة» ينبغى أن تكون لها أولوية أعلى فيما يتعلق بالرئيس التالى بالمقارنة بـ «الاحتفاظ بالنمو الاقتصادى». مثل ذلك ارتدادًا عن آراء الناخبين فى الشهر السابق، حيث كان النمو الاقتصادى يتفوق بهامش ٤٤٪ إلى ٣٦٪(٤٧).

استنتاجات وتعليقات

يظهر تحليلنا أنه كقاعدة عامة، تسود الحكمة التقليدية بشكل عام، حيث تحدد حالة الاقتصاد فى وقت الانتخابات مزاج الناخبين، وبالتالى احتمالات إعادة انتخاب الرئيس الحالى أومرشح حزبه لمنصب البيت الأبيض. وحتى إن كان الرئيس الحالى بطلاً عظيمًا، فإن هذا البطل يحكم عليه بالإخفاق فى محاولة إعادة انتخابه إذا كان الناس يعانون من البطالة والأعمال فى حالة إفلاس. وهذا ما حدث تمامًا للرئيس چورچ بوش الأب فى محاولة إعادة انتخابه أمام كلينتون عام ١٩٩٢م. بعد نجاح عملية عاصفة الصحراء، أصبح چورچ بوش بطلاً بالنسبة للأمريكيين وكانت شعبيته تعلوفى استطلاعات الرأى مع نهاية عام ١٩٩١م. لوكانت الانتخابات الرئاسية عقدت فى ذلك الوقت، فإنه كان سيتم إعادة انتخابه بسهولة. إلا أن الركود كان قد بدأ حينئذ، وقد أسفر هذا الانكماش فى الاقتصاد الأمريكى عن سقوط البطل، حيث خسر بوش أمام كلينتون. ومن الناحية الأخرى، تحقيق ازدهار اقتصادى ومعدلات منخفضة من البطالة والتضخم والسياسات الداخلية والخارجية الناجحة ضرورية للرئيس، ولكنها ليست كافية للفوز بالانتخابات الرئاسية التالية إذا أصبحت عوامل ما وراء الاقتصاد نقطة فاصلة.

تنشأ ظاهرة ما وراء الاقتصاد بعدة طرق: إما أن تكون عملية بطيئة وتدريجية ناجمة عن تفكير ما، دون أى مثير خارجى، مثلما حدث فى انتخابات عام ١٩٦٠م الرئاسية حينما أدى الازدهار الاقتصادى فى الخمسينيات تحت حكم أيزنهاور ـ نيكسون إلى حدوث ذلك التشوق لحدوث تغيير اجتماعى. وبالتالى، فقد هزم الرئيس نيكسون من قبل كنيدى الذى كان يعد بحدود جديدة. أما الطريقة الثانية فتتمثل فى أن يقوم مثير خارجى بتنشيط قوى لما وراء الاقتصاد فى المجتمع، مثل التهديد الملاحظ للتدمير الشيوعى الذى وصل إلى نسب هستيرية إبان فترة السيناتور ماكارثى ونجح فى النهاية فى إطلاق غضب الناس، مما نجم عنه هزيمة الديمقراطيين فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٢م[٤٨]. وقد تأخذ ظاهرة ما وراء الاقتصاد شكل القضايا المتفجرة، مثل فضيحة مونيكا لوينسكى التى حطمت آمال جور المعقودة على الفوز بانتخابات ٢٠٠٠م. فى كل تلك الحالات، كان الأداء الاقتصادى يسير بصورة جيدة، ولكن مرشح حزب الرئيس كان يفشل فى كل مرة. لقد كان ذلك أيضًا نتيجة الاقتصاد الناجح خلال

الأعوام الثمانية لفريق كلينتون ـ جور. فى إطار مناخ من الراحة والثقة فى الاستقرار الاقتصادى، أثرت الظروف على الناخبين الأمريكيين بشكل جعلهم يقيمون الرئيس وزملاءه المقربين انطلاقا من المعيار الأخلاقى وليس بمعيار الأداء الاقتصادى المعتاد. ولهذا، تحطمت آمال جور، الذى كان قد بنى قضيته برمتها على أساس وعد الناخبين بمقدرته على الاستمرار فى حماية الاقتصاد بوجهة النظر والمهارات ذاتها، والتى كانت علامة مميزة على إدارة كلينتون ـ جور. درس آخر مهم يمكن تعلمه هنا، هوأنه على الرغم من أن الرئيس كلينتون قد نجا، فإن جور على الناحية الأخرى، والذى كان يأمل فى أن يكون رئيسًا للبلاد، قد دفع الثمن غاليا بسبب صمته إزاء فضيحة لوينسكى. لقد تسببت هذه الفضيحة فى تدمير الثقة فى القيادة السياسية، حيث وصلت لأسوأ حالاتها بعد أن كانت قد ساءت بالفعل منذ فضيحة ووترجيت. وبسبب هذه الأزمة أصبحت الثقة فى القيادة السياسية من الأمور التى تشكل قلقًا فى عقول الناخبين. حتى بوش نفسه لم ينج من قضية الثقة هذه، فقبل يوم الانتخابات بخمسة أيام فقط، سربت بعض الدوائر أنباءً عن القبض على بوش بسبب قيادته لسيارته وهو مخمور عام ١٩٦٧م. إن توقيت إذاعة تلك الأنباء كان حرجًا للغاية حيث لم يكن هناك وقت للتحكم فى أى محاولة تدميرية. كانت المعانى المتضمنة لهذا التسريب خطيرة بشكل مضاعف: أولاً: لأنها كانت تعنى أنه رجل غير مسئول، وثانيًا: أنه لا يمكن الوثوق به، لولا قيام المحافظ بوش بمعالجة هذا الأمر بعناية، لكانت مصداقيته تحولت بسهولة إلى قضية فاصلة، وكانت ستتسبب فى تدمير حملته الانتخابية.

على عكس جور، الذى اختار إما الصمت أو لعب دور «هاملت» على أفضل تقدير فى هذه القضية (بدلاً من مواجهة الأمر بشجاعة وشرح موقفه من قضية لوينسكى)، فإن بوش تولى زمام الأمر جيدًا. لقد كان يعلم أن هذا الأمر يغضب الناخبين الملتزمين بأخلاق الأسرة والمثل العليا المحافظة. ولهذا فقد جاء رده شجاعًا. لقد حول الأمر بشكل غير مباشر فى نفس الاتجاه الأخلاقى الذى أدار به حملته كلها. لقد جاء رده بأنه لم يكشف عن هذا الأمر لأنه لم يرد أن تعلم ابنته المراهقة بهذا الأمر.

«إننى لا أريدها أن تشرب الخمر وهى تقود السيارة. لقد كان قرارًا قد اتخذته».

ومضى بوش أبعد من ذلك ليكشف عن أنه «نادم لما قد حدث. ولكنه حدث... لقد توقفت عن الشرب منذ أربعة عشر عامًا ولم أتناول رشفة واحدة منذ ذلك الحين»(٤٩).

كان الحل الذى اقترحه «بوش» بأنه لم يرد ابنته أن تلتقط تلك العادة السيئة، وتفسيره بأنه لم يقل لأسرته قط عن خطئه، وأنه قد توقف فعليا منذ أربعة عشر عامًا، محاولة منه لأن يؤسس لفكرة أنه لديه القوة الأخلاقية التى تمكنه من التغلب على ضعفه، والآن قد أصبح رجلاً يحترم المبادئ وملتزمًا بإخلاص باحترام ما كان يعظ به. لا بد أن ذلك كان قد مس وتر ملايين من الآباء الأمريكيين المتطلعين إلى إرشاد أبنائهم إلى حياة تؤسس على الشعور بالمسئولية والمبادئ.

يكشف التحليل فى هذا الفصل أن فشل جور فى بناء تفوق مستقر وذى معنى يعود بشكل أساسى إلى مسألة قلق الناخبين بشأن الثقة فى قيادتهم السياسية. لقد تناقصت ثقة الأمريكيين فى زعمائهم بشكل تدريجى منذ حرب ڤيتنام التى دمرت آمال الرئيس جونسون فى إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، مجبرة إياه للانسحاب من السباق الرئاسى. لقد ظن الناس أنه ربما بعد ووترجيت لن يقوى أى رئيس على إساءة استخدام سلطاته، أوالمجد والهالة المحيطة بمنصبه، ولكن فضيحة مونيكا لوينسكى قد أثبتت أنهم كانوا مخطئين تمامًا. لم تسفر التحقيقات الخاصة بووترجيت فقط عن استقالة الرئيس نيكسون، ولكنها أدت أيضًا إلى فترات عقوبة فى السجن بالنسبة لبعض كبار مستشاريه. لقد ظن الناس أن فترات السجن تلك كانت إشارة إلى أنه فى المستقبل إذا حاول أى رئيس ارتكاب خطأ ما ، فإن المقربين له على الأقل سيكونون من الشجاعة أن ينتقدوه على الفور حتى يتضح موقفهم من القضية(دون أية تحفظات) وحتى يعلم الناس أنهم لم يوافقوا على الأداء الخاطئ. على الرغم من ذلك، فعندما افتضح أمر مونيكا لوينسكى، وطوال مدة التحقيقات، فإن جور نائب الرئيس بدلاً من أن يتخذ موقفًا احتفظ بصمته فى هذه القضية. لقد عبّر جور عن عدم موافقته فقط خلال حملته الانتخابية. سياسة الصمت المحسوب سياسيًا لم يتقبلها الملايين من الأمريكيين، وخاصة هؤلاء المؤمنين بالقيم التقليدية، وقد آذتهم هذه الفضيحة بشكل عميق. يبدو هذا واضحًا من تحليلنا حينما نرى أن الولايات المحافظة الإحدى عشرة

والتى تنتمى لحزام الكتاب المقدس فى الأقاليم الجنوبية ووسط غرب الولايات المتحدة قد تمردت ضد جور وصوّتت لصالح بوش ، على الرغم من أن تلك الولايات كانت قد صوّتت لكلينتون عند إعادة انتخابه عام ١٩٩٦م.

تشكل تلك الولايات قلب البروتستانتية الأمريكية والحركة المحافظة فى البلاد. قد يجادل البعض أنه لأن تلك الولايات هى محافظة بشكل طاغ، فإنه من الطبيعى أن يصوتوا لبوش لأنه محافظ مثلهم. ولكن هذا الجدال حينما يتم تقييمه فى علاقته بالواقع، فإنه لا يبدو قويًا، لأن تلك الولايات قد صوّتت لكلينتون ضد القائد الجمهورى بوب دول. على الرغم من ذلك، فإن أمزجتهم قد تغيرت فى انتخابات عام ٢٠٠٠م، حيث لم يكن الاقتصاد فقط معيارهم ولكن بدلاً من ذلك كان ما وراء الاقتصاد (فى هذه الحالة: الثقة بالزعماء)، ولهذا فقد رفضوا التصويت لجور على الرغم من ثقل أوراق اعتماده ومهاراته الفائقة فى إدارة الاقتصاد. من ناحية المبدأ، كانت القوى المحافظة هى التى حولت التيار ضد جور. تلك القوى لها وجهات نظر خاصة فى قضايا المجتمع، وقد أعارت بالتالى، دعمها لبوش من أجل تحقيق رؤية معينة فى المستقبل. وفى إطار وجهة النظر تلك، ترى تلك القوى دورًا أعظم لنفسها فى المجتمع الأمريكى فى التمسك بالقيم الأخلاقية فى ضوء معتقداتهم الدينية والأيديولوچية. إدراكًا منه بإسهامها الكامن فى حل العديد من المشاكل الأخلاقية والاجتماعية، فقد استجاب بوش بشكل سريع. خلال الأسبوعين الأولين من بداية عهده الرئاسى، أسس بوش مكتبًا خاصًا للبيت الأبيض مكرسًا لتشجيع المؤسسات القائمة على الإيمان [الدينى] للعب دور أكبر فى حل المشاكل الاجتماعية فى المجتمع، ومن أجل أن تسعى أيضًا لنيل المعونات الفيدرالية لهذا الغرض. لقد أضاف ذلك بعدًا جديدًا للدينامية الاجتماعية ـ السياسية فى المجتمع الأمريكى، وكانت بمثابة مؤشر للأمور التى ستأتى تحت رئاسة بوش.

ذكرت الصحف:

«أسس الرئيس چورچ دبليو. بوش بالأمس مكتب فى البيت الأبيض خصيصًا لتشجيع المؤسسات القائمة على أساس الإيمان لتلقى المعونات الفيدرالية لكى تساعد فى حل المشكلات الاجتماعية مثل الإدمان ومشكلة عدم وجود مأوى. و بذلك جلب

بوش على نفسه غضب المدافعين عن الفصل بين الكنيسة والدولة، والذين حذروا أنهم قد يلجأون إلى تحدّ قانونى بناء على أساس دستورى. ظهر بوش بين خمسة وثلاثين قائداً دينيّا، وهويوقع على أمر تنفيذى بإنشاء مكتب البيت الأبيض لمبادرات المجتمع والمؤسسات الدينية. كما قام بتعيين چون ديلوليوأستاذ العلوم السياسية بجامعة پنسلڤانيا كرئيس لها»[٥٠].

ولهذا، فمن الواضح الآن أن القضية المؤكدة فى انتخابات عام ٢٠٠٠م الرئاسية كانت ما وراء الاقتصاد، والتى وجدت جذوراً لها فى أزمة الثقة فى القيادة السياسية. كان من المحتم على استراتيچيات حملة السيد جور أن تستجيب لمطالب الساعة وأن تجد الطرق والوسائل لكى تؤكد للناس أن جور كان بالفعل قائداً جديراً بالثقة. لم يكن مجرد السجل الصحى للتوصل إلى اقتصاد ناجح والوعد بالمحافظة عليه تأثيراً يذكر على أزمة الثقة فى القيادة السياسية التى كانت تعانى منها الأمة لمدة نصف قرن تقريبًا. وهنا كان خطأ حملة جور، حيث انتهى به الأمر لدفع الثمن غاليًا. فى حقيقة الأمر أن ما وراء الاقتصاد فى انتخابات عام ٢٠٠٠م قد وضع حدوداً على نيل الأرباح السياسية من الاقتصاد الأمريكى الناجح. وبالمنطق ذاته، من الصحيح أيضًا ـ أخذًا فى الاعتبار الاقتصاد الناجح ـ إذا ما تم تحقيق أهداف ما وراء الاقتصاد من خلال آليات ما وراء الاقتصاد، فإن المكاسب من وراء الاقتصاد الناجح سوف تكون مرتفعة وطويلة الأمد. يمكن أن نضيف إلى أنه فى الديمقراطية الليبرالية، مثل الولايات المتحدة، حيث هناك فصل واضح بين الكنيسة والدولة، كان للناخبين ذوى القيم الدينية القدرة على التأثير على نتيجة الانتخابات الرئاسية من خلال الاشتراك فى العملية السياسية القومية، من خلال الإطار العلمانى.

تقودنا خلاصة هذا الفصل إلى تساؤل آخر منطقى ولكنه مستفز، بشكل محدد: هل كان ذلك القلق بشأن القيم الأخلاقية تعبيراً طارئًا عن الغضب بسبب فضيحة مونيكا لوينسكى أم أنه سيستمر فى التأثير على السياسات الأمريكية فى المستقبل القريب؟ لقد رأينا فيما سبق أن قضايا الأخلاق والشخصية كانت محورية بسبب الدور الذى لعبه حزام الكتاب المقدس والولايات الجنوبية المحافظة دينيّا فى انتخابات عام ٢٠٠٠م، فلولم يكن الناخبون فى تلك الولايات يعتبرون هذه القضايا محورية،

لاختلفت نتيجة الانتخابات. ولهذا، فللإجابة عن هذا التساؤل بشكل علمى، فمن الملائم لنا أن ننظر بإيجاز إلى الدور الذى لعبته المسيحية فى إثارة القضايا، وإعطاء حلول وإجابات لها. سوف تسمح لنا هذه النظرة بتحديد ـ بشكل مؤكد ـ ما إذا كان القلق بشأن القيم الأخلاقية وقيم الأسرة هو مجرد ظاهرة سريعة الزوال، أم أن هناك بالفعل أجندة اجتماعية وسياسية للجماعات المحفّزة دينيّا فى المجتمع الأمريكى، والتى تسعى للتأثير على / استخدام العملية السياسية لتحقيق أهدافها من خلال التركيز على الدور التاريخى للقوى المثارة دينيّا فى الديناميات الاجتماعية السياسية للبلاد؟.

***

obeikandl.com